



جمهورية مصر العربية
مجمع التخطيط القومي

دراسة تحليلية للنظام الإداري في مصر
(١٩٧٨-١٩٧١/٧٠)

مايس: ١٩٨٠

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

ليس من المبالغة فى شيء اذا قلنا أن موضوع النظام الضريبي فى مصر بات ابتداءً من السبعينات من أهم الموضوعات التى تحتل مكان الصدارة من اهتمام الدوائر السياسية والتنفيذية والشعبية . ولعل السبب الرئيسى الذى كمن ويكمن وراء ذلك الاهتمام بصورة المختلفة إنما يرجع الى حقيقة أن النظام الضريبي الحديث فى مصر لم يشهد خلال تاريخه الذى يمتد الى أكثر من أربعين عاماً تطوراً شاملاً ومتسقاً مع طبيعة التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى شهدتها البلاد خلال تلك الحقبة الزمنية ، الأمر الذى أدى الى عجز هذا النظام عن أداء دوره الاجتماعى والاقتصادى والمالى بصورة تمكنه من المساهمة الايجابية والفعالة فى مواجهة المشاكل القومية الهامة ، وخاصة مشكلتى التفاوت فى توزيع الثروة والدخل القوميين ، وتزايد العجز فى الموازنة العامة للدولة .

ومن ثم فإنه يمكن القول بأن تلك الظروف أدت الى طرح موضوع تطوير النظام الضريبي بشكل ملح خلال السبعينات ، وذلك كجزء من عملية تصحيح المسار الاقتصادى فى مصر ، خاصة بعد الاخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى ابتداءً من عام ١٩٧٤

ولقد شاركت القيادة السياسية فى المناقشات الدائرة مشاركة فعالة عن طريق توجيهاتها الى السلطتين التشريعية والتنفيذية بضرورة اجراء العديد من الدراسات التى تهدف الى استصدار قانون جديد للضرائب يكون بمثابة الاساس الذى يمكن من استخدام النظام الضريبي استخداماً يساعد فى تحقيق العدل الاجتماعى . هذا فضلاً عن انعقاد الكثير من المؤتمرات العلمية سواء الاكاديمية منها أو المهنية لمناقشة هذا الموضوع الحيوى .

كل ذلك أسفر فى النهاية عن صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية ، الا أن هذا القانون لم يحقق أهداف القيادة السياسية — التى حددتها بوضوح رسالتى وبيان السيد رئيس الجمهورية الى مجلس الشعب والحكومة — تحقيقاً كاملاً من حيث قدرته بصفة أساسية على المساهمة فى إعادة توزيع الثروة والدخل القوميين لصالح الفئات الفقيرة .

(ب)

لذا فان المناقشات الدائرة حول تطوير النظام الضريبي المصرى استمرت حتى وقتنا الحاضر ، وذلك بنفس القدر من الاهتمام ، الى الدرجة التى تقوى فيها الحكومة ومجلس الشعب حاليا بالتحضير لاعداد قانون جديد آخر للضرائب يكون أكثر استجابة لطبيعة التطورات الاجتماعية والاقتصادية التى حدثت خاصة فى السبعينات ، وأكثر تحقيقا لأهداف القيادة السياسية فى هذا الشأن .

ومساهمة من المعهد فى المناقشات الدائرة حول تطوير النظام الضريبي فى مصر ، فقد وقع الاختيار على موضوع هذه الدراسة وهو : " تحليل النظام الضريبي فى مصر خلال الفترة ١٩٧٠/٧٠ - ١٩٧٨ " . ولقد اختير هذا البعد الزمنى للدراسة لتحقيق أكبر قدر من التجانس فى مجموعة الظروف التى سادت هذه السنوات والسياسات القومية التى طبقت خلالها حتى يمكن استخلاص قدر كاف من النتائج والتوصيات .

وتهدف هذه الدراسة الى تحليل الوضع الراهن للنظام الضريبي المصرى خلال الفترة المذكورة عن طريق تحديد أهم أوجه وجوانب القصور فى أركانه الثلاث الرئيسية التشريع الضريبي - الجهاز الضريبي - الحصيلة الضريبية ، وحصر وتحليل أهم المشاكل التى يعانى منها هذا النظام ، بصورة تمكن من اقتراح الوسائل الكفيلة بتطويره ، بما فى ذلك الاجابة عن السؤال الذى كان محورا للنقاش الدائر حول الاختيار والمفاضلة بين نظام الضرائب النوعية ونظام الضريبة الموحدة للتطبيق فى مصر بمعنى هل من الأفضل استمرار الأخذ بنظام الضرائب النوعية المتوجة بالضريبة العامة على اليراد مع تطويره أم الاتجاه دفعة واحدة الى تطبيق نظام الضريبة الموحدة .

ووصولاً الى تحقيق هدف الدراسة ، على النحو السابق تحديده ، فان الدراسة تتكون من سبعة فصول . ويتناول الفصل الأول مجموعة من المفاهيم النظرية الأساسية فى مجال الضريبة وأنواعها - النظام الضريبي بأركانه وأهدافه - مؤشرات المفاضلة والترجيح بين كل من نظام الضرائب النوعية ونظام الضريبة الموحدة .

ويعالج الفصل الثانى موضوع التشريع الضريبى من حيث تطوره التاريخى ، كما يعرض تحليلًا وتقييمًا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ باعتباره التشريع الضريبى الاخير والذى هو محل دراسة من قبل الحكومة فى الوقت الحاضر . بينما الفصل الثالث يعرض للجهاز الضريبى ممثلاً فى مصلحة الضرائب من حيث تقسيم المأموريات التابعة لها نوعياً وجغرافياً ، واللوائح والنظم المعمول بها ، وما يحتاج بها من امكانيات بشرية ومادية .

أما الفصل الرابع فيقدم تحليلاً رقمياً للهيكل الضريبى خلال الفترة ٧٠/٧١-١٩٧٨ من حيث مكوناته الأساسية والمتمثلة فى الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة بأنواعهما المختلفة ، والاهمية النسبية لكل منهما فى جملة الحصيلة من الضرائب . وكذا العلاقات بين الضرائب وكل من اجمالى الدخل المحلى ونفقات دعم بعض السلع والخدمات . ويرتكز الفصل الخامس على أهم المشكلات الضريبية التى تتمثل فى حصر المجتمع الضريبى والتهرب الضريبى والتأخرات الضريبية والازدواج الضريبى والاعفاءات الضريبية ويعرض الفصلين السادس والسابع أهم النتائج والتوصيات التى تم التوصل اليها . هذا وقد اعتمدت الدراسة فى مصادرها للبيانات أساساً على الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة التى صدرت عن وزارة المالية السنوات ٧٠/٧١-١٩٧٨ ، والنشرات الاحصائية السنوية لمصلحة الضرائب وتقارير المتابعة الدورية لوزارة التخطيط ، وتقرير البنك الدولى للانشاء والتعمير عن "جمهورية مصر العربية" ، الادارة الاقتصادية فى مرحلة انتقالية ، ١٩٧٨ .

وعموماً فان تقديم هذه الدراسة فى الوقت الحالى يعتبر محاولة من جانب المعهد للمساهمة فى الحوار والمناقشات الدائرة حالياً على المستوى السياسى والتنفيذى والشعبى حول النظام الضريبى فى مصر .

ويسعدنى أن أسجل شكرى وتقديرى للمساهمين فى اعداد هذه الدراسة وأخص الاستاذ عبد اللطيف حافظ وكيل وزارة التخطيط والدكتور أحمد الشرقاوى

(د)

الخبير الأول بالمعهد والسادة أحمد الشيمي المدير العام بوزارة التخطيط
ومدحت الشوريجي بالجهاز المركزي للمحاسبات وأسامة التاجي بمجلس الشعب .
والله ولي التوفيق .

مدير المعهد

(دكتور كمال احمد الجنزوري)

المحتويات

صفحة

الفصل الأول :

مفاهيم أساسية :

١	 ماهية الضرائب
٢	 انواع الضرائب
٤	 مفهوم النظام الضريبي وأهدافه
٥	 السياسة الضريبية
١٢	 النظام الضريبي بين النوعية والتوحيد

الفصل الثانى :

تطور التشريع الضريبي فى مصر :

١٩	 مقدمة
٢٠	 نظرة تاريخية لنشأة وتطور التشريع الضريبي فى مصر
٢٨	 أهم ما أستحدث فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨
٣٣	 تقييم القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨
٤٦	 الخلاصة

الفصل الثالث :

الجههاز الضريبي :

٤٩	 مقدمة
٤٩	 الهيكل التنظيمى لمصلحة الضرائب
٥١	 التقسيم الجغرافى والتقسيم النوعى
٥٦	 الاختصاصات واللوائح والنظم والاجراءات
٦٠	 اصلاح النظم والاجراءات
٦٢	 القوى العاملة
٧٠	 الامكانيات المادية

الفصل الرابع :

توصيف وتحليل الهيكل الضريبي :

٧٢	مقدمة
٧٤	تحليل هيكل الضرائب المباشرة
٨٦	تحليل هيكل الضرائب غير المباشرة
١٠٤	تحليل إجمالي حصيلة الضرائب
١٠٨	الفصل الخامس الضرائب وإجمالي الدخل المحلي ونفقات الدعم

مشاكل النظام الضريبي :

١١٢	مشكلة الخصر الضريبي
١١٥	مشكلة التهرب الضريبي
١١٨	مشكلة التأخرات الضريبية
١٢٢	مشكلة الازدواج الضريبي
١٢٥	مشكلة الاعفاءات الضريبية

الفصل السادس :

النتائج :

١٣٣	النتائج العامة
١٣٥	النتائج التفصيلية

الفصل السابع :

التوصيات :

١٤٥	التوصيات العامة
١٤٦	توصيات رسم سياسة الضرائب المباشرة
١٥٠	توصيات رسم سياسة الضرائب غير المباشرة
١٥٢	توصيات دعم كفاءة الجهاز الضريبي
١٥٤	توصيات علاج مشاكل النظام الضريبي

الفصل الأول

مفاهيم أساسية

ماهية الضرائب :

١- يمكن أن تعرف الضريبة بأنها اقتطاع مالى تقوم به الدولة بصفة جبرية ونهائية من دخل الاشخاص الطبيعيين والمعنويين دون مقابل خاص ومباشر بدفعها وذلك بغرض تحقيق نفع عام ، واستنادا الى هذا التعريف فان الضريبة تتسم بما يلى :

(أ) تدفع نقدا ، حيث أن المعاملات فى اطار الاقتصاد السلعى - النقدى - تأخذ شكلا نقديا .

(ب) تدفع جبرا ، بمعنى أن الاشخاص الطبيعيين والمعنويين ليسوا أحرارا فى دفع الضريبة ، بل هم مجبرون على دفعها الى الدولة ، والجبر أو الاكسراه قانونى وليس معنوى .

(ح) تدفع بصفة نهائية ، أى أن الدولة لا تلتزم برد القيمة بعد ذلك الى دافعى الضرائب (كما هو الشأن فى القروض مثلا) .

(د) تدفع بدون مقابل مباشر ، بمعنى أن دافع الضريبة لا يتمتع بمقابل مباشر أو منفعة خاصة من جانب الدولة عند قيامه بسداد الضريبة ، وإنما يستفيد بصورة غير مباشرة عن طريق الخدمات العامة التى تؤديها الدولة .

٢- ولقد استقر الفكر المالى والاقتصادى المعاصر على أربعة قواعد أساسية لفرض الضريبة (بالتحديد السابق لتعريفها وعناصرها) ، تعبر عن مضامين اجتماعية واقتصادية وفنية ، وتمثل تلك القواعد فيما يلى :

(أ) قاعدة العدالة ، وتنصرف الى ضرورة مساهمة كافة أعضاء كل جماعة منظمة فى تحمل الأعباء العامة . وقد تطور مضمون هذه القاعدة من الضريبة النسبية

(بمعنى أن يساهم أعضاء الجماعة فى الاعباء العامة كل حسب دخله) السى
الضريبة التصاعدية (بمعنى ان يساهم الممولون فى الاعباء العامة كل تبعاً
لمقدارته التكاليفية) ، الامر الذى يتطلب اختلاف أسعار الضرائب تبعاً لحجم
نوع الدخل المفروضة عليه ، وتقرير إعفاءات ضريبية لمقابلة الاعتبارات الشخصية
لكل ممول .

(ب) قاعدة الوضوح ، وتنصرف الى ضرورة ان تكون الضريبة المفروضة محددة بوضوح
ولا تحكم ، وذلك فيما يتعلق بمبلغ الضريبة وتوقيت الوفاء بها وأسلوب هذا
الوفاء .

(ح) قاعدة الملاءمة فى الدفع ، وتعنى أن تكون مواعيد تحصيل الضريبة واجراءات ذلك
التحصيل ملائمة للممول تفادياً لثقل عبئها عليه ومنعاً لاي ارتباك مالى قد يصيب
الممول بسبب تأديته للضريبة الواجبة عليه .

(د) قاعدة الاقتصاد فى نفقات الجباية ، وذلك بالعمل على ضغط تكلفة جباية
الضريبة الى أقل حد ممكن ، بشرط الا يؤدى هذا الضغط الى انقاص حصيله
الضريبة ، وبحيث يؤدى فى نفس الوقت الى حصول الخزنة العامة على الشطر
الاعظم من حصيله الضريبة .

أنواع الضرائب :

١- جرى الفكر المالى على تقسيم الضرائب الى نوعين : ضرائب مباشرة ، وضرائب غير مباشرة ،
حيث تفرض الاولى على دخل و ثروة الممول ، بينما تفرض الثانية على تصرفات الممول
فى دخله . وهناك ثلاثة معايير للتفرقة بين هذين النوعين من الضرائب يمكن ايجازها
على النحو التالى :

(أ) المعيار الادارى : حيث تنصرف التفرقة بين الضرائب الى مباشرة وغير مباشرة
طبقاً لهذا المعيار المعيار التنظيم المالى الذى يتبع فى جباية الضرائب ،

بحيث تكون الضريبة مباشرة عندما تفرض على الممولين بذاتهم وسبب وجودهم فـس قوائم الحصر المتاحة بالجهاز الضريبي ، وتكون غير مباشرة اذا تم تحصيلها عن غير هذا الطريق .

(ب) المعيار الاقتصادي : وتنصرف التفرقة طبقا لهذا المعيار الى مدى رجعية الضريبة (أى القدرة على نقل عبئها الى الغير) ، بمعنى أن تكون الضريبة مباشرة اذا انعدمت قدرة المكلف بها على نقلها الى غيره من الاشخاص ، وان تكون الضريبة غير مباشرة اذا توافرت هذه القدرة ، وذلك بناء على التمييز بين من يدفع الضريبة ومن يتحمل عبئها بصورة نهائية .

(ح) المعيار المالى : وتقوم التفرقة طبقا لهذا المعيار على أساس مدى ثبات وعاء الضريبة ، فاذا أصابت الضريبة وعاء الممول الثابت نسبيا اعتبرت مباشرة ، اما اذا أصابت وقائع غير ثابتة فتعتبر غير مباشرة .

٢- ويقوم كل نظام ضريبي على التوليف بين كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة تبعـا لعدة اعتبارات مالية واقتصادية واجتماعية ، وايضا فى ضوء مزايا وعيوب كل نوع من هذه الضرائب . وعموما فان مزايا الضرائب المباشرة يمكن ايجازها فيما يلى :

(أ) الثبات النسبى فى الحصيلة وانتظامها .
(ب) اتساق أسلوب جبايتها مع قاعدة الملائمة فى الدفع .
(ح) امكانية تحقيق العدالة الاجتماعية بصورة أشمل ، وذلك بمراعاة ظروف الممولين مثل الابعاء العائلية والظروف التى تم فيها اكتساب الدخل من حيث مصدره وتكاليف الحصول عليه .

(د) امكانية زيادة الحصيلة بصورة سريعة عن طريق رفع سعر الضريبة .

٣- أما عيوب الضرائب المباشرة فان أهمها يتمثل فى الآتى :

(أ) ضعف حساسية حصيلة الضرائب المباشرة للتطورات الاقتصادية .

- (ب) ارتفاع تكلفة الجباية نظرا لتعدد الاجراءات الخاصة بحصر وعاء الضريبة وقياس أعباء الممول الذي تجبى منه .
- (ح) انخفاض الحصلة بالقياس الى حصلة الضرائب غير المباشرة بسبب تقرير اغفاءات لبعض الفئات .

٤- أما الضرائب غير المباشرة ، فان مزاياها تنحصر بصفة رئيسية في الآتية :

(أ) سهولة الأداء .

- (ب) حساسية الحصلة للتغيرات الاقتصادية .
- (ح) توزيع الحصلة على مدار السنة .

٥- بينما العيوب تتمثل بصورة اجمالية في الآتية :

- (أ) عدم مراعاة المقدرة التكليفية للممول ، بل التناسب مع هذه المقدرة عكسيا .
- (ب) التعارض بين اعتبار زيادة الحصلة من الضرائب غير المباشرة واعتبار تخفيض بعض السلع (وخاصة الضرورية) بأسعار مناسبة .

مفهوم النظام الضريبي وأهدافه :

١- يمكن القول بأن النظام الضريبي هو عبارة عن مجموعة التشريعات والمؤسسات أو الاجهزة والسياسات التي تخطط وتنظم وتدير عمليات تعبئة أو جباية الاقطاعات المالية الستى يؤديها الاشخاص الطبيعيون والمعنويون للدولة بصورة جبرية ونهائية وبدون مقابل خاص ومباشر . ويتضح من هذا التعريف أن النظام الضريبي يقوم على ركنين أساسيين هما :

(أ) ويتمثل في مجموعة التشريعات التي تحدد فلسفة وأهداف ودور النظام الضريبي في المجتمع وكذلك مجموعة الوسائل والسياسات الرئيسية التي يمكن عن طريقها تحقيق تلك الأهداف .

(ب) ويتمثل في مجموعة الاجهزة الضريبية التي تقوم بعمليات جباية الضرائب من الاشخاص

الطبيعيين والمعنويين فى المجتمع ، والتي تختص بالنواحى الاجرائية والفنية التى تعمل على تنفيذ السياسة الضريبية وبالتالي تحقيق أهداف النظام الضريبى . وتنعكس مكونات النظام الضريبى (بالتحديد السابق ، أى التشريعات والأجهزة الضريبية) فى صورة هيكل ضريبى يعكس ويترجم السياسة الضريبية المطبقة من حيث درجة الاعتماد على الانواع المختلفة للضرائب أى الأهمية النسبية لكل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة من حيث الحصيلمة .

٢- وتمثل أهداف النظام الضريبى بصورة رئيسية فى ثلاثة كما يلى :

أ (أهداف مالية : بمعنى توفير موارد مالية للدولة بصورة معقولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها المختلفة والقيام بالخدمات العامة المطلوبة من حيث الكم والكيف لأفراد المجتمع .

ب (أهداف اقتصادية : تتمثل فى المساهمة فى تعبئة الفائض الاقتصادى الذى يخصص للاستثمار بصورة تمكن من تحقيق زيادة فى الدخل القومى . هذا بالإضافة الى توفير الحماية الاقتصادية الملائمة للصناعات الوطنية .

ج (أهداف اجتماعية : تتمثل فى تحقيق عدالة اجتماعية تركز على الحد من التفاوت الكبير فى الدخل وتخفيف العبء عن أصحاب الدخل الثابت والمحدودة .

السياسة الضريبية :

١- للتعرف على دور السياسة الضريبية فى حياة المجتمع فانه لا بد من دراستها فى اطار مجموع السياسات التى تنظم هذا المجتمع ، وذلك لقياس وزنها النسبى فى مواجهة غيرها من الأدوات التى يمكن أن تستخدم فى كل مجال من المجالات . وللضرائب دورها فى اطار كل من السياسات المالية والسياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية .

٢- ففىما يتعلق بدورها فى اطار السياسات المالية يبرز على النحو التالى :

أ (نظرا الى أن السياسة المالية بصفة عامة تلعب دورا هاما فى الاقتصاد القومى ، فإن الضرائب باعتبارها أحد أدوات السياسة المالية ، تمارس آثارا عديدة تختلف فاعليتها باختلاف طبيعة النظام الاجتماعى والاقتصادى ، وعلى العموم فإن الضرائب تقوم بدورها له فاعليته النسبية فى مكافحة الكساد والحد من التضخم سواء فى الدول النامية أو المتقدمة .

ب (فدور الضرائب فى مكافحة الكساد الذى تتعرض له بعض الدول النامية يتمثل فى استخدامها كأداة مالية لزيادة الدخل النقدية المتاحة لدى الافراد بخفض سعر الضريبة المباشرة وزيادة حدود الاعفاء منها ، وذلك لزيادة حجم الطلب الكلى بحيث يشكل ذلك حافزا على زيادة الاستثمار ، ومن ثم زيادة كل من الانتاج والدخل . ويتسق هذا الدور مع ما يمكن أن تلعبه الأدوات المالية الأخرى فى مكافحة الكساد مثل زيادة حجم الانفاق العام سواء الخدمى أو الانتاجى ، الأمر الذى ينعكس على الموازنة العامة للدولة فى صورة عجز ، بسبب زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة ، مما يفرض اللجوء لصور تمويلية أخرى غير الضرائب مثل الاصدار النقدى الجديد .

ج (أما فيما يتعلق باستخدام الضرائب كوسيلة للحد من الموجات التضخمية التى تتعرض لها الدول النامية بسبب ضعف أجهزتها الانتاجية فى المقام الأول ، ولقلة فاعلية سياساتها المالية والنقدية فإن الضرائب يمكنها أن تساهم فى هذا المجال عن طريق سحب جزء من الدخل النقدى المتاح للأفراد وذلك بفرض الضرائب المباشرة بأسعار مرتفعة وتخفيض حد الاعفاء منها ، مع ملاحظة الحرص الشديد فى اللجوء الى الضريبة غير المباشرة لمعالجة التضخم نظرا لآثارها المباشرة على الاسعار ، الأمر الذى يقود الى حلقة مفرغة من الموجات التضخمية يصعب السيطرة عليها الا اذا فرضت هذه الضريبة على مجموعة معينة من السلع الاستهلاكية تختار بدقة ، وفقا لما سيأتى عرضه عندما نتناول الضرائب فى إطار السياسة الاجتماعية .

د) وصفة عامة فان الهدف الرئيسى للسياسة المالية باعتبارها من أهم السياسات القومية هو تحقيق التوازن الاقتصادى حتى ولو كان ذلك على حساب التوازن المالى باعتبار أن التضحية بالتوازن المالى فى الاجل القصير تؤدى الى تحقيقه فى الاجل الطويل من خلال توافر مقومات التوازن الاقتصادى العام .

هـ) وقد بدأت الضرائب كمصدر مالى رئيسى تحتل مكانا متزايد الاهمية فى الايرادات العامة منذ زوال النظام الاقطاعى ونشأة الحكومة المركزية ، وذلك على الرغم من استحداث مصادر أخرى للايرادات مثل فائض القطاع العام واصدار السندات الحكومية والاقتراض من الجهاز المصرفى . ورجع أسباب هذه المكانة المتزايدة الاهمية التى تحتلها الضرائب فى الموارد العامة للدولة الى ما يثار من تحفظات وجيهة على استخدام الايرادات غير العادية — وصفة خاصة فائض القطاع العام والاقتراض من الجهاز المصرفى — فى تمويل النفقات العامة . ويأتى فى مقدمة هذه التحفظات ان فائض القطاع العام — باعتباره موردا ادخاريا حقيقيا — لا يجوز استخدامه فى تمويل الانفاق العام الجارى ، وانما يجب تخصيصه لتمويل الانفاق العام الاستثمارى . أما استخدام الاصدار الجديد أو الاقتراض من الجهاز المصرفى فى تمويل الانفاق الجارى فلا خلاف على ما يحدثه من ضغوط تضخيمية فى الاقتصاد القومى .

و) وازاء ذلك فان السياسة المالية الرشيدة يتعين عليها أن تراعى ثلاث اعتبارات اساسية فى فرضها للضرائب بصفة عامة وفى توليفها بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة وفى تحديد أسعار كل منها . هذه الاعتبارات الثلاث هى :

— اعتبار تمويل الانفاق على الاستهلاك الجماعى ، أى تمويل الانفاق الجارى على خدمات التعليم والصحة والامن والدفاع والعدالة وغيرها .

— اعتبار تمويل الانفاق على الاستثمار غير الانتاجى للإدارة الحكومية ، أى تمويل الانفاق على تشييد المدارس والمستشفيات والطرق والكبارى والموانئ